مجلة جامعة الملك سعود، م ١١، العلوم الإدارية (٢)، ص ص٢٥٧-٢٩٤، الرياض (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)

الدولة الريعية في قطر: دراسة في محددات تشكل الدولة الريعية

عبدالكريم بن حمود بن عبدالله الدخيّل

أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية،
جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٤١٧هـ؛ وقبل للنشر بتاريخ ٦/ ١١/ ١٤١٨هـ)

ملخص البحث: مع تزايد الاهتمام بظاهرة الدولة الريعية، فإنه يلاحظ ضعف في الجانب التنظيري الخاص بالمحددات الأساسية لتشكل الدولة الريعية. لذا فإن هذه الدراسة وهي توظف مساهمات فكرية تراكمية - لعدد من الباحثين -، فإنها تكيف (وتولف وتطور) رؤية متكاملة لطبيعة المحددات النظرية المؤطرة لتشكل الدولة الريعية. وتجادل الدراسة بأن تشكل الدولة الريعية يتطلب توافر المرتكزات الأساسية التالية:

أولاً: ضرورة أن يكون منشأ تدفق الريع خارجيًا.

ثانيًا: هيمنة القطاع الريعي على الاقتصاد الوطني.

ثالثًا: ملكية الدولة للمصدر الريعي.

رابعًا: كبر حجم العوائد الريعية من إجمالي الإيرادات الحكومية. وانطلاقًا من هذه المحددات ناقشت الدراسة توافر هذه العناصر في حالة دولة قطر.

مقدمـــــة

شهدت الثمانينات ومطلع التسعينات ظهور عدد من الدراسات حول الدولة الريعية في المنطقة العربية. ومع أهمية تلك الإسهامات المعرفية في تحليل العلاقة بين الدولة والاقتصاد، فإنه يلاحظ ضعف الاهتمام بتأطير العناصر والمرتكزات النظرية المحددة لتشكل «الدولة الريعية».

ففي الوقت الذي يعتقد عدد من الباحثين، بما فيهم بعض المهتمين بحقل الاقتصاد السياسي، بأن مفهوم الدولة الريعية سهل وواضح المعالم النظرية قد يفاجأ المتفحص ليس فقط بغموض المفهوم، بل بغياب المحددات النظرية للدولة الريعية. لذا نجد أن هذا المفهوم يطلق على دول ريعية نفطية مثل الكويت والجزائر، ودول ليست ذات صلة بالريع مثل اليمن وموريتانيا، ولايوجد تشابه بين هذة الدول، باستثناء أن مصادر إيرادات الدولة تتدفق من الخارج.

ولذلك فإن الضبابية التي تحيط بهذا المفهوم قادت إلى هذا التراخي في توظيف المفهوم، الأمر الذي قد يقود المرء إلى الشك في حقيقة إن كان المفهوم يعني شيئاً واحداً أو أشياء متعددة. ومن هنا تصبح الحاجة ملحة لتحديد المرتكزات النظرية للدولة الريعية. وذلك لكي ينجلي الغموض وتتكون الأطر النظرية والعلمية لهذه الظاهرة «الدولة الريعية»، عوضاً عن استخدام لفظ مشترك يدل على أنماط مختلفة للدولة تتشابه في جزئيات بسيطة وتختلف في كليات أساسية.

ونظراً لأن القيمة العلمية لأي مفهوم تتحدد في مدى وضوحه وتحديده لظاهرة ما، فإن لهذه الدراسة أهمية نظرية، لكونها مساهمة تضع المرتكزات النظرية لمفهوم الدولة الريعية. حيث تحاول الدراسة تحليل المكونات النظرية الضرورية والمحددة للدولة الريعية. وذلك من خلال الاعتماد على تكييف وتوليف العناصر والأسس التي سبق تحليلها في المساهمات والدراسات السابقة، وكذلك إضافة وتطوير عناصر وأسس أخرى. ذلك أن المعرفة العلمية الإنسانية هي معرفة تراكمية. كما نأمل أن تساهم دراسات أخرى في المشاركة، لتطوير النتائج التي تصل إليها هذة الدراسة.

علاوة على ذلك فإن أهمية هذه الدراسة تتجاوز الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، وذلك من خلال تحليل توافر المحددات النظرية في حالة الدولة الريعية في قطر.

مشكلة البحث وفرضيته

إن هذة الدراسة وهي تبحث في مفهوم الدولة الريعية تركز على تحليل المرتكزات النظرية الأساسية المحددة لتبلور نمط الدولة الريعية، وهو النمط الذي قد يصاحب بروزالاقتصاد الريعي كما في عدد من الأقطارالعربية بما فيها دولة قطر.

وتقوم هذه الدراسة على الفرضية الأساسية التالية:

إن هيمنة دور قطاع ريعي كقطاع النفط على الاقتصاد الوطني ليشكل مصدرا من مصادر الريع الخارجي في ظل تملك الدولة لذلك القطاع وبالتالي اعتماد الإيرادات الحكومية على العائدات الريعية، فإن ذلك غالباً ما يقود إلى تشكل نمط الدولة الريعية كما في حالة الدولة الريعية في قطر.

وستناقش الدراسة موضوع البحث في مبحثين وخاتمة. يتناول المبحث الأول تحديد المدخل النظري والذي نستعرض فيه أهم الدراسات السابقة، كما نقدم منظورنا للمحددات والمرتكزات الأساسية للدولة الريعية. ثم يحلل المبحث الثاني تطبيق محددات الدولة الريعية على حالة قطر. وأخيراً تحتوي الخاتمة على أهم نتائج الدراسة.

المبحث الأول: المدخل النظري العام للدولة الريعية

مع وجود اتفاق بين الباحثين على تحديد مفهوم الريع، فإن هناك ثمة تباين في تحديد المقصود «بالدولة الريعية»، وبالتالي لم يتفق المهتمون بدراسة الدولة الريعية على إرساء أُسس نظرية عامه تؤطر المكونات أو الأبعاد الأساسية المحددة لتبلور الدولة الريعية وتشكلها في المجتمعات المعاصرة.

إن الاتجاه العام بين الاقتصاديين يرى بأن ظاهرة الريع مرتبطة باستغلال الأرض والموارد (المعادن وغيرها) التي تحتوي عليها. ولذلك فمفهوم الريع ينصرف إلى وصف كل أشكال العوائد من امتلاك أصول عقارية أو هبات طبيعية أو استغلالها. ومن هنا يتفق الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيكيون)، من آدم سميث (Adam Smith) إلى كارل ماركس (Karl Marx) مروراً بديفيد ريكاردو (David Ricard) وجون ميل (John Mill) والفرد مارشال (Alfred Marshall) على أن العوائد الريعية نوع من الدخول غير المرتبطة بالعملية الإنتاجية [١؛ ٢؛ ١٧؛ ٤].

وانطلاقاً من هذه المسلمة ساهم عدد من الدراسات الحديثة في تطوير مفهوم الاقتصاد الريعي . ويتفق عدد من الباحثين على أن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يتوافر فيه العنصران التاليان :

أولاً : الاعتماد على عوائد ريعية من مصادر غير إنتاجية .

ثانياً: أن تتدفق تلك العوائد من مصدر خارجي [٥ ، ص٦٨ ؛ ٦ ، ص٩٤ ؛ ٧ ، ص ص ٤٢٨-٤٢٩ ؛ ٨ ، ص ص ٨-٩] .

علاوة على ذلك يضيف بعض الباحثين عناصر ومعايير أخرى منها ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية [٩ ، ص١١٩] . وعدم فعالية مضاعف الإنفاق العام بسبب الاعتماد على الاستيراد [١٠ ، ص ١٢] . ولاشك أن هذه العناصر هي نتائج ومخرجات لاعتماد الاقتصاد الريعي على القطاع الريعي غير الإنتاجي وارتباطه بالسوق الخارجية ، وبالتالي هي ليست عناصر مميزة ومكونة للاقتصاد الريعي ، بقدر ماهي إفرازات له .

على النقيض من اتفاق الاقتصاديين نلحظ ثمة اختلاف بين الباحثين حول المحددات النظرية لتشكل الدولة الريعية وتبلورها . ويعود الاختلاف في ذلك لأسباب تتصل من جانب بالتباين حول العناصر والمرتكزات النظرية المؤطرة لتشكل الدولة الريعية . ومن جانب آخر يرجع ذلك الاختلاف إلى التباين في خلفيات الباحثين الفكرية والمنهجية ، وكذلك اختلاف التخصصات الأكاديمية عند أولئك الباحثين . فمن المساهمة الرائدة لحسين مهداوي عن الدولة الريعية في إيران - والتي أعادت الاهتمام لهذا الموضوع ثم ماتلا ذلك من إسهامات جادة ظل الاختلاف قائما حول المكونات النظرية الأساسية للدولة الريعية . ولقد استمرت المساهمات المتعددة في إثارة الاهتمام أو التركيز على أحد الجوانب بالشكل الذي يناسب أو يحقق غرض تلك المساهمات . وبالتالي لم يكن هناك تركيز على الجانب التنظيري المرتبط بالعناصر والمرتكزات الواجب توافرها لتصنيف دولة ما بأنها دولة ريعية من عدمه .

وفي سياق استعراض أهم المرتكزات النظرية التي تطرقت لها الدراسات السابقة ، نلحظ أن مهداوي يعتقد أن العنصر الأهم في تحديد طبيعة الدولة الريعية هو تدفق العوائد الريعية من مصدر خارجي - وعلى هذا النحو يعرِّف الدول الريعية بأنها «تلك البلدان التي

تحصل بشكل منتظم على قدر كبير من الريع الخارجي» [٧، ص٤٢٨]. لذا ووفقاً لهذه الرؤية فإن الدولة الريعية لصيقة الاقتصاد الريعي، فإذا وجد اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد ذات منشأ خارجي، فإن الدولة تصبح ريعية. ولاشك أن هذه الرؤية فيها بعض التبسيط، حيث إنه من الممكن نظرياً أن يوجد اقتصاد ريعي، لكن الدولة ممثلة في الجهاز الحاكم - الحكومة - قد لاتكون هي المالك أو المستلم لتلك العوائد الريعية، والتي ربما تكون لأفراد أو لمؤسسات خاصة.

خلافاً لذلك قدمت دراسة ماونت بلمير (Monte Palmer) ومحمد الغفيلي وسعود النمر [١١] عددًا من الخصائص المحددة للدولة الريعية. وتضم هذه الخصائص الآتي:

١- إن معظم دخل الدولة من الريع قائم على استغلال موارد طبيعية.

٢ - إن استغلال الموارد الطبيعية يعتمد على تكنولوجيا متقدمة ومكثفة وتستخدم عددًا محدودًا من المواطنين كقوى عاملة.

٣- إن القطاع الريعي منعزل وغير مترابط مع بقية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.

٤- تؤول العوائد الريعية إلى الحكومة.

٥- إن المهارات التقنية المستخدمة في عملية استغلال الموارد الريعية مركزة بيد الخبرات الأجنبية.

٦- إن الحصول على العوائد الريعية يكون باستغلال موارد ناضبة وغير متجددة [١١، ص ص ١٧-١٨].

ومن مجمل الخصائص السابقة، يبدو أن الدراسة حددت خصائص الدولة الريعية بشكل ضيق لينطبق على الدول النفطية الريعية في المنطقة العربية. فباستثناء العنصرين الأول والرابع من العناصر السابقة، نلحظ أن الخصائص الأخرى يمكن أن توجد في دول ريعية أو غير ريعية. وفي تحليلنا أن الاعتماد على تكنولوجيا متقدمة في استغلال الموارد الطبيعية، أو عدم الحاجة إلى قوى عاملة مواطنة بأعداد كبيرة، أو عدم الترابط بين القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والقطاع الريعي، أو أن المهارات التقنية المستخدمة هي خبرات أجنبية، كلها عناصر ليست ذات صلة جوهرية ومباشرة بطبيعة العلاقة بين الاقتصاد والدولة، إنما

هي خصائص صاحبت الظاهرة النفطية العربية في الحقبة الماضية.

في المقابل وعلى نحو أكثر تبسيطا تقترح دراسة حازم الببلاوي [٥] أن تحول صفة الريع من الجانب الاقتصادي إلى الجانب السياسي ممثلاً في تشكل الدولة الريعية يتطلب شرط أن يؤول ذلك الريع إلى فئة صغيرة من السكان. ويلخص الببلاوي رؤيته هذه بقوله «يمكن أن ننظر إلى الدولة الريعية باعتبارها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أونسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان» [٥، ص٦٨]. ويضيف الببلاوي أن «الربط بين اصطلاح الدولة الريعية وبين دور الأقلية في توليد الريع الخارجي، يرجع إلى أن هذا الوضع المتميز لدور هذه القلة يؤدي في معظم الأحيان إلى أن تصبح الدولة أو الحكومة هي المستفيد المباشر من هذا الريع الخارجي» [٥، ص٦٩]. وفي اعتقادنا أنه كان من الأفضل أن يربط الببلاوي بشكل مباشر وجود الدولة الريعية في ظل وجود ريع خارجي بحصول الحكومة على ذلك الريع الخارجي كشرط للتطابق بين وجود الاقتصاد الريعي وتبلور الدولة الريعية.

ومن هنا تأتي أهمية مساهمة جياكومو لوشياني والتي أبرزت محورية كبر حجم العوائد الريعية في تركيبة إجمالية الإيرادات الحكومية، وبالتالي كبر حجم النفقات الحكومية من إجمالي الناتج المحلي كعناصر محددة للدولة الريعية. ولذا يشدد لوشياني على هذين العنصرين في تعريفه للدولة الريعية والتي يسميها أحياناً - دول رصد التخصيصات - بأنها «الدول التي تستمد عوائدها في الأغلب (أكثر من ٤٠ بالمائة) من النفط أو من مصادر أجنبية أخرى، والتي تكون مصروفاتها جزءاً من إجمالي ناتجها المحلي» [١٢، ص ٨٤].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إضافة لوشياني لمعيار أهمية كبر حجم المصروفات الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كمحدد للدولة الريعية لم تكن إضافة جوهرية. وذلك لأنه من الممكن أن نلحظ في بعض الدول النامية كبر نسبة مساهمة النفقات الحكومية كجزء من إجمالي الناتج المحلي، دون أن يعني أن تلك المصروفات جاءت من مصادر ريعية، حيث قد تكون قروضا خارجية. ولذا فإن هذا المعيار ليس مكونا رئيسيا لتشكل

الدولة الريعية، حتى وإن كان عنصرًا مصاحبا لبروز الدولة الريعية.

بالإضافة إلى هذه المساهمات ركز بعض الباحثين على محورية دور الدولة في تدوير العائدات الريعية كأبرز المكونات للدولة الريعية، حيث يعتقد محمود عبدالفضيل ومايكل شيتلس (Michel Chatelus) أن تمركز دور الدول حول تدوير العائدات الريعية هوما يميز الدولة الريعية [٦، ص٩٥؛ ١٣، ص١١١]. وفي سياق تحليله للدولة الريعية النفطية يشير محمود عبد الفضيل إلى أن الدولة تصبح «بمثابة الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط من ناحية، وبين بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى. فهي تتسلم العائدات التي تجري تخصيصها للنوع للنشاط الاقتصادي، من خلال برامج الإنفاق العام» [٦، ص ٩٥].

وقد يكون من المناسب التنويه هنا إلى أن محورية دور الدولة عبر الإنفاق الحكومي ليست صفة ملاصقة فقط للدولة الريعية، حيث يمكن ملاحظة ذلك إجمالاً في معظم الدول النامية، بما فيها تلك الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية والإعانات أو القروض، خاصة الدول التي تَنْزِع نحو الأخذ بمبدأ تدخل الدولة والتخطيط المركزي. لذا لانعتقد أن محورية دور الدولة هي أحد المرتكزات الأساسية المحددة لتبلور الدولة الريعية.

ومع عدم اتفاق الدراسات السابقة على طبيعة المرتكزات النظرية المحددة للدولة الريعية، فإن الذي يهمنا هو اتفاقها على أن هناك ثمة عناصر أو معايير تميز الدولة الريعية عن ما سواها من أنماط الدولة.

ونظراً لأن مفهوم الدولة الريعية يصف نمطا من أنماط الدولة على أساس اقتصادي، لذا فإننا من ناحية بحاجة لوضع معايير نظرية ذات منطلقات اقتصادية لها ارتباط بالحكومة كمعبر سياسي عن الدولة.

ومن ناحية أخرى لابد أن تكون تلك المعايير هي مرتكزات يؤدي وجودها إلى تشكل الدولة الريعية. بمعنى ألا تكون تلك المعايير أو العناصرهي نتائج أو إفرازات تصاحب ظهور الدولة الريعية، بقدر ما هي عناصر يتحدد على أساسها بروز تكون الدولة الريعية.

علاوة على ذلك لابد لهذه العناصر أن تكون متكاملة ومترابطة، وبالتالي فإن وجود هذه العناصر يقود إلى تبلور الدولة بشكلها الريعي، وعلى العكس فإن غياب بعضها يعني

غياب نمط الدولة الريعية أو انتهاءه. لذا ونحن نلحظ الإسهامات السابقة -على ما بينها من اختلاف في جوانب التركيز- يمكن لنا أن نؤطر المحددات النظرية الأساسية للدولة الريعية في الآتي:

أولاً: ضرورة أن يكون منشأ تدفق الريع من مصدر خارجي، بمعنى أن تتدفق العوائد الريعية من خارج الدولة.

ثانياً: هيمنة القطاع الريعي على الاقتصاد الوطني، وإجرائياً نستطيع قياس مدى هيمنة القطاع الريعي من خلال التعرف على نسبة مشاركته بإجمالي الناتج المحلي.

ثالثاً: ملكية الدولة للمصدر الريعي، وهذا يتطلب أن تمتلك المؤسسات الحاكمة والمعبرة عن السلطة السياسية لتلك المصادر الريعية، وذلك لكي يؤول إليها الدخل الريعي.

رابعاً: كبر حجم العوائد الريعية من إجمالي الإيرادات الحكومية. وذلك لأن اعتماد الحكومة - وهي المعبر السياسي عن الدولة - على الدخول الريعية سيضفي الصفة الريعية على الدولة ككيان سياسي.

إن العنصرين الأول والثاني ذوا أبعاد اقتصادية بحتة، وبالتالي فإن وجودها يدل على وجود اقتصاد ريعي، وقد لايعني وجود دولة ريعية، وكذلك فإن العنصرين الثالث والرابع هي معايير اقتصادية ذات ارتباط بالحكومة أحدهما يشترط ملكية الحكومة للقطاع الريعي والآخر يرتبط بكبر حجم مساهمة الإيرادات الريعية من إجمالي الإيرادات الحكومية. ونظراً لترابط هذه العناصر وتكاملها فإن وجود العنصرين الثالث والرابع في ظل وجود العنصرين الأول والثاني يقود إلى إضفاء صفة الريعية على الدولة. وعلى هذا النحو لا يمكن تخيل وجود دولة ريعية دون وجود اقتصاد ريعي. ولكن يمكن وجود اقتصاد ريعي دون وجود دولة ريعية إذا غاب العنصران الثالث والرابع من العناصر السابقة.

أخيراً يجب أن نؤكد أن توظيفنا لتركيز بعض الدراسات السابقة على العنصرين الأول والرابع - المتصلين بأن منشأ الريع خارجي وكبر حجم الدخول الريعية في إجمالي الإيرادات الحكومية- لم يمنعنا من استحداث عنصر جديد -وهو المرتبط بملكية الدولة للقطاع الريعي - أو تطوير المعيار الخاص بضرورة هيمنة القطاع الريعي على الاقتصاد.

مماسبق نحدد تعريفنا للدولة الريعية بأنها التي يشكل فيها الريع الخارجي والذي

تمتلكه الدولة الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية ، كما يهيمن ذلك القطاع الريعي على الاقتصاد الوطني .

المبحث الثاني: حالة الدولة الريعية في قطر

بعد المدخل النظري السابق، سنتناول في هذا الجزء تحليل حالة الدولة الريعية في قطر . وذلك بتوظيف منهج الاقتصاد السياسي . فيعالج المحور الأول البعد الخارجي في تدفق العوائد الريعية . ثم يتناول المحور الثاني تحليل هيمنة القطاع الريعي النفطي على الاقتصاد القطري . ويستعرض المحور الثالث تطورات ملكية الدولة للقطاع الريعي النفطي . ثم يناقش المحور الرابع حجم الدخول الريعية من إجمالي إيرادات الحكومة القطرية . أما الخاتمة فتحتوي على أهم النتائج وتوصيات الدراسة .

أولاً : تدفق الريع من مصدر خارجي

يرتبط تشكل الاقتصاد الريعي بضرورة أن يكون مصدرتدفق العوائد الريعية من الخارج . على هذا النحو يكون الحصول على الإيرادات الريعية نتيجة تحويلات من خارج الاقتصاد الوطني . وفي هذا السياق -كما أشرنا- يتفق كثير من الاقتصاديين على أهمية البعد الخارجي في منشأ العوائد الريعية كمحدد لتشكل الاقتصاد الريعي .

إن تدفق الريع من مصادر خارجية مقابل تصدير الموارد أو الهبات الطبيعية من مناجم الفحم أو حقول النفط يساهم في تبلور الدولة الريعية - شريطة توافر المرتكزات والعناصر الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً . وذلك لأن وجود أشكال من الريع الداخلي أو المحلي نتيجة لتدفق تحويلات من القطاعات الإنتاجية الداخلية إلى القطاع الداخلي لا يخلق اقتصادا ريعيا ، وبالتالي تنتفي حالة الدولة الريعية . حيث إن الريع الداخلي هو نوع من المدفوعات التحولية من القطاعات الإنتاجية إلى القطاعات الريعية الداخلية ، على أثرها تحملت تلك القطاعات الإنتاجية الداخلية التكاليف الريعية . وستقود الدورة الاقتصادية الإنتاجية الداخلية إلى تحمل الاقتصاد الوطني لتلك التحويلات الريعية دون أن يقود إلى تدفق عوائد ريعية من خارج الاقتصاد الوطني [٥ ، ص٦٨] . ووفقاً لهذا التحليل

الاقتصادي ينظر إلى أن الاقتصاد الوطني وحدة متكاملة إذا تحملت القطاعات الإنتاجية دفع تكاليف العناصر الريعية الخارجية، فهذا لايعني أكثر من حصول أحد قطاعات الاقتصاد الوطني على عوائد ريعية من داخل الاقتصاد، وبالتالي تحمل الاقتصاد الوطني لتلك التكاليف.

وفي تجربة الاقتصاد الريعي القطري نستطيع أن نتأكد من حقيقة المنشأ الخارجي بالنسبة للإيرادات الريعية النفطية من خلال تحليل جانبين.

أولاً: نسبة الصادرات النفطية من إجمالي إنتاج النفط.

ثانياً: أهمية نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات وأثر ذلك في الميزان التجاري.

ومن المناسب التأكيد هنا على أن إنتاج النفط وتصديره يعد أفضل تجسيد لحالة القطاعات الريعية في الاقتصاديات المعاصرة. وذلك لأن العوائد من استخراج الزيت الخام وتصديره وما يصاحبه من غاز طبيعي تتحقق نتيجة لاستغلال مكامن الموارد الطبيعية والغازالطبيعي والذي يتوافر في ظروف منجمية كهبات طبيعية. ومن هنا تمثل الإيرادات من إنتاج النفط وتصديره شكلا من أشكال الريع لدى الاقتصاديين إذا تدفقت من الخارج.

وفي قطر يعود اكتشاف النفط إلى عام ١٩٤٠م، إلا أنه بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية لم يبدأ الإنتاج والتصدير إلا في عام ١٩٤٩م. ولقد تطور بشكل كبير إنتاج الزيت الخام - وبمستوى أدنى الغاز الطبيعي- خلال العقود الماضية.

فكما يبين العمود الأول من جدول (١) شهد إنتاج النفط الخام في قطر فترتين من التغير. الفترة الأولي بين ١٩٤٩-١٩٧٣م وشهد إنتاج النفط الخام خلالها زيادة متصاعدة بشكل عام، حيث زاد الإنتاج من ٧٣٠ ألف برميل في عام ١٩٤٩م حتى بلغ ٢٠٨١٦٢ ألف برميل في عام ١٩٧٣م وهو أعلى مستوى قياسي بلغه إنتاج النفط القطري. أما الفترة الثانية فقد كانت بين ١٩٧٤-١٩٩٥م والتي شهد إنتاج النفط خلالها تذبذبا، وبلغ أدنى مستوى له خلال هذه الفترة في عام ١٩٨٧م حيث بلغ ١٠٦٩٧٨ ألف برميل.

الجدول رقم (١). تطور إنتاج النفط القطري وتصديره خلال الأعوام ١٩٤٩-١٩٩٤م

السنة	إنتاج النفط	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية
١٩٤٩	٧٣٠	١٥٥	٪٢١,٢٣
١٩٥١	١٨٠٠٩	١٧٤٠١	٪٩٦,٦٢
١٩٥٢	٢٥٢٥٥	٢٤٩٠٣	٪٩٨,٦٠
١٩٥٥	٤١٩٨٣	٤٠٦٥٩	٪٩٦,٨٥
١٩٦٠	٦٣٩٠٨	٦١٦٨٥	٪٩٦,٥٢
١٩٦٥	٨٤٩٠٢	٨٢٠٩٢	٪٩٦,٦٩
١٩٧٠	١٣٢٦٠١	١٣٢٤٥٠	٪٩٩,٨٩
١٩٧١	١٥٦٨٨٢	١٥٦٤٤٢	٪٩٩,٧٢
١٩٧٢	١٧٦٥٤٣	١٧٦٣١١	٪٩٩,٨٧
١٩٧٣	٢٠٨١٦٢	٢٠٨١٥٢	٪١٠٠,٠٠
١٩٧٤	١٨٩٢٠٥	١٨٦٦٩٦	٪٩٨,٦٧
١٩٧٥	١٥٩٤٨٣	١٥٦٦٠٦	٪٩٨,٢٠
١٩٧٦	١٧٨٢٧٩	١٧٨٠٩٦	٪٩٩,٩٠
١٩٧٧	١٥٨٨٢٦	١٥٣٥٩٦	٪٩٦,٧١
١٩٧٨	١٧٧٦٠٠	١٧٦٤٠٠	٪٩٩,٣٢
١٩٧٩	١٨٥٤٠٠	١٨١٣٠٠	٪٩٧,٧٩
١٩٨٠	١٧٢٥٠٠	١٧٠٣٠٠	٪٩٨,٧٢
١٩٨١	١٤٧٨٠٠	١٤٢٧٠٠	٪٩٦,٥٥
١٩٨٢	١١٩٧٠٠	١١٧٨٠٨	٪٩٨,٤٢
١٩٨٣	١٠٧٠٠٠	١٠٢٠٠٠	٪٩٥,٣٣
١٩٨٤	١٤٧٠٨٠	١٤١٣٦٣	٪٩٦,١١
١٩٨٥	١١١٧٥٧	١٠٢١٩٢	٪٩١,٤٤
١٩٨٦	١٢٢١٧٣	١١٢٠٤٢	٪٩١,٧١
١٩٨٧	١٠٦٩٧٨	٩٢٧٠٨	٪٨٦,٦٦
١٩٨٨	١٢٤٤٠٠	١١٢٠٠٠	٪٩٠,٠٣
١٩٨٩	١٣٨٨٠٠	١١٣٠٠٠	٪٨١,٤١
١٩٩٠	١٤٨٠٤٤	١٢٦٩٤٧	٪٨٥,٧٥
١٩٩١	١٤٢٧٨٨	١٢٢٨٥٩	٪٨٦,٠٤
١٩٩٢	١٥٤٤٦٨	١٣٢٢٣٩	٪٨٥,٦١
١٩٩٣	١٤٢٤٥٩	١٢٤٣١٩	٪٨٧,٢٧
١٩٩٤	١٣٨٢٢٥	١١٧٧٤٩	٪٨٥,١٩

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية*، للعامين ١٩٨١ و ١٩٨٤ , [١٩] وزارة الاقتصاد والتجارة، *تطور الاقتصاد القطري* ١٩٨٠-١٩٨٩ [٢٤].

[٣٠] Opec. *Annual Statistical Bulletin* 1970

[٣١] Opec. *Annual Statistical Bulletin* 1994

أما إنتاج الغاز الطبيعي فكما يظهر جدول (٢) أن الإنتاج زاد من ١٦٧ بليون قدم مكعبة في عام ١٩٧٦م حتى بلغ أقصى مستوى له في عام ١٩٩٣م وهو ٤٠٢ بليون قدم مكعبة. وتستخدم قطر الجزء الأكبر من إنتاجها كمصدر للطاقة في محطات الكهرباء والماء وعدد من الصناعات البتروكيمياوية. كما تسعى قطر إلى تطوير خيار التصدير خاصة بعد تطوير حقل غاز الشمال [١٤، ص ص١٠٣-١١٥]. لذا ونظراً لاستهلاك قطر للجزء الأكبر من إنتاجها من الغاز الطبيعي داخلياً، فإن عوائده لاتشكل عوائد ريعية.

الجدول رقم (٢). الإنتاج والاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي خلال الأعوام ١٩٧٦-١٩٩٥م.

السنة	إنتاج الغاز الطبيعي	الاستهلاك المحلي
١٩٧٦	١٦٧	٤٧
١٩٧٧	١٥٢	٥٥
١٩٧٨	١٨٣	١١٣
١٩٧٩	٢٣٠	١٥٤
١٩٨٠	٢٢٤	١١١
١٩٨١	٢٢٢	١٦٢
١٩٨٢	٢١٢	١٧٨
١٩٨٣	١٩٣	١٨٨
١٩٨٤	٢١٦	٢٧٩
١٩٨٥	٢١٤	١٨٧
١٩٨٦	٢٢٩	٢٠١
١٩٨٧	٢٢٨	٢١٧
١٩٨٨	٢٣٦	٢٢٠
١٩٨٩	٢٤٧	٢٠٩
١٩٩٠	٢٤٢	٢٢٢
١٩٩١	٢٩٠	٢٠٧
١٩٩٢	٢٥٤	١٨٤
١٩٩٣	٤٠٢	٢٠٧
١٩٩٤	٣٨٠	٢٨٠
١٩٩٥	٤١٢	٢٦٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية*، للأعوام ١٩٨١-١٩٩٦ [٢٩].

على عكس الغاز الطبيعي تعتمد قطر على تصدير الجزء الأكبر من النفط إلى الخارج فالعمود الثاني من جدول (١) يوضح أن نسبة عالية جدا من النفط القطري كانت تصدر إلى الخارج. ولقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوى قياس لها حوالي ٩٩,٩٪ في الأعوام بين ١٩٧٠-١٩٧٣.

وبصفة عامة يمكن التمييز بين مرحلتين لتطور تصدير النفط القطري. المرحلة الأولى كانت بين ١٩٥٥-١٩٨٤م ولقد شكلت الصادرات نسبة تراوحت بين ٩٥٪ في عام ١٩٨٣ و ٩٩,٩٪ في الأعوام بين ١٩٧٠-١٩٧٣م. كما شهدت هذه المرحلة بلوغ الصادرات النفطية أعلى رقم قياسي لها والذي وصل إلى ٢٠٨١٦٢ ألف برميل في عام ١٩٧٣م.

أما في المرحلة الثانية بين ١٩٨٥-١٩٩٥م فقد انخفضت نسبة الصادرات النفطية إلى أقل مستوى لها خلال هذه الفترة وهي ٨١,٤٪ وذلك في عام ١٩٨٩م، وبلغت أعلى نسبة خلال هذه الفترة في عام ١٩٨٦ حيث وصلت إلى نسبة ٩٢٪ من إجمالي إنتاج الزيت الخام.

ومع انخفاض نسبة صادرات النفط خلال المرحلة الثانية بين ١٩٨٥-١٩٩٥م، فقد ظلت تلك النسبة مرتفعة، وذلك لأنها كانت تمثل أكبر من ٨٠٪ من إجمالي إنتاج النفط القطري.

ومن الطبيعي أن ينتج عن ارتفاع نسبة صادرات النفط القطرية إلى الخارج، أن تشكل قيمة تلك الصادرات النسبة الأكبر من مجموع قيم الصادرات القطرية. فكما تبين الإحصائيات المتاحة في جدول (٣) أنه خلال الفترة بين ١٩٧٣-١٩٨٣م مثلت قيمة الصادرات النفطية نسبة تتراوح بين ٩١٪ في عام ١٩٨٣م و ٩٩٪ في عام ١٩٧٧م، أي أنها مثلت خلال تلك الفترة أكبر من ٩٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات القطرية.

أما من الناحية القيمية فقد ارتفعت قيمة مساهمة الصادرات النفطية من ٢٣٥٠ مليون ريال قطري في عام ١٩٧٣م إلى أعلى مستوى قياسي لها وهو ٢٠٠٠٦ ملايين ريال قطري في عام١٩٨١م، أي زيادة بنسبة ٧٥١٪. ولقد زادت خلال الفترة نفسها قيمة إجمالي

الجدول رقم (٣). تطور إجمالي الصادرات والصادرات النفطية في قطر خلال الأعوام ١٩٧٣-١٩٩٤م.

السنة	صادرات نفطية	الصادرات النفطية ٪	صادرات أخرى	إجمالي الصادرات
١٩٧٣	٢٣٥٠	٪٩٧	٧١	٢٤٢١
١٩٧٤	٧٦٨٣	٪٩٨	١٤٥	٧٨٢٨
١٩٧٥	٦٩٣٢	٪٩٧	٢١٠	٧١٣٣
١٩٧٦	٨٤٣٦	٪٩٧	٢٨٧	٨٧٢٣
١٩٧٧	٨١٣٠	٪٩٩	١٤٤	٨٢٤٧
١٩٧٨	٨٤٣٦	٪٩٧	٣١٣	٩٢٤٩
١٩٧٩	١٣٩٣٣	٪٩٥	٧٢٢	١٤٦٥٥
١٩٨٠	١٩٦٤٥	٪٩٥	١١٤٢	٢٠٧٨٧
١٩٨١	٢٠٠٠٦	٪٩٤	١٢٦٦	٢١٢٧٢
١٩٨٢	١٥٣٣٩	٪٩٤	١٠٦٦	١٦٤٠٥
١٩٨٣	١٠٨٩٣	٪٩١	١٠٩٩	١٢٠٠٢
١٩٨٤	–	–	–	١٢٢٤٥
١٩٨٥	–	–	–	١١٢٧٧
١٩٨٦	–	–	–	٦٧١٠
١٩٨٧	–	–	–	٧٢٢٤
١٩٨٨	–	–	–	٨٠٤٥
١٩٨٩	–	–	–	٩٩٦٧
١٩٩٠	–	–	–	١٤١٦١
١٩٩١	–	–	–	١١٤٦٧
١٩٩٢	–	–	–	١٣٩٨٠
١٩٩٣	–	–	–	١١٨١٣
١٩٩٤	–	–	–	١١٦٩٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية*، للأعوام ١٩٨٣-١٩٩٦ . [٢٩]

[١٥] Ragaei El Mallakh. Qatar: *Energy & Development*

الصادارات من ٢٤٢١ مليون ريال قطري في عام ١٩٧٣م إلى ٢١٢٧٢ مليون ريال قطري في عام ١٩٨١م، أي زيادة بنسبة ٧٧٨٪.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٣م لم تنشر الحكومة القطرية معلومات محددة عن قيمة الصادرات النفطية. وبالتالي لا يمكن لنا أن نتتبع أثر قيمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات بعد عام ١٩٨٣م، هذا وإن كنا نعتقد بأن قيمة مساهمة الصادرات النفطية ظلت كبيرة، خاصة إذا نظرنا إلى نسبة الصادرات النفطية من إجمالي إنتاج النفط القطري، والتي كانت تتراوح بين ٨١٪ و ٩٦٪ خلال الفترة بين ١٩٨٤-١٩٩٥م - انظر جدول (١).

ونتيجة لأهمية قيمة مساهمة الصادرات النفطية في زيادة حجم الصادرات القطرية فلقد أثر ذلك إيجابياً في الميزان التجاري على شكل فائض، فكما تبين أرقام جدول (٤) فإن الميزان التجاري القطري شهد فائضا متذبذبا خلال سنوات الفترة بين ١٩٧٣-١٩٩٣م؛ وذلك بسبب زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات.

وكما تظهر بيانات جدول (٤) شهد فائض الميزان التجاري مرحلتين من التطور. المرحلة الأولى كانت بين ١٩٧٣-١٩٨١م، حيث ارتفع حجم فائض الميزان التجاري من ١٦٥٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٧٣م إلى ١٥٧٤٨ مليون ريال قطري في عام ١٩٨١م، أي زيادة بنسبة ٨٥١٪. أما في المرحلة الثانية بين ١٩٨٢-١٩٩٤م فقد شهد فائض الميزان التجاري تذبذبا، فقد انخفض خلال الفترة بين ١٩٨٢-١٩٩٤م عن الرقم القياسي الذي بلغه في عام ١٩٨١م، حيث وصل إلى أدنى رقم له ٢٧١٠ ملايين ريال قطري في عام ١٩٨٦م، ثم عاود الزيادة ليصل إلى ٧٩٩٢ مليون ريال قطري في عام ١٩٩٠م، وذلك نتيجة لزيادة إجمالي الصادرات، وخاصة النفطية على أثر أزمة احتلال الكويت. (انظر زيادة صادرات النفط في جدول (١)).

الاستنتاج الأساسي الذي نود التأكيد عليه هو أن كبر حجم الصادرات النفطية وارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي حجم الصادرات وما نتج عن ذلك من فائض في الميزان التجاري يُبرهن على أن العوائد الريعية تتدفق من مصدر خارجي؛ وبالتالي فإن القطاع النفطي الريعي يعتمد على الأسواق الخارجية، ولهذا تؤثر تقلبات الأسعار والطلب

الجدول رقم (٤). الميزان التجاري خلال الأعوام ١٩٧٣-١٩٩٤م.

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
١٩٧٣	٢٤٢١	٧٦٦	١٦٥٥
١٩٧٤	٧٨٢٨	١٠٦٥	٦٧٦٣
١٩٧٥	٧١٣٣	١٨٠٠	٥٣٣٣
١٩٧٦	٨٧٢٣	٣٣٠٠	٥٤٢٣
١٩٧٧	٨٢٤٧	٤٨٥٠	٣٤٢٤
١٩٧٨	٩٢٤٩	٤٥٩٠	٤٦٥٩
١٩٧٩	١٤٦٥٥	٥٣٧٨	٩٢٧٧
١٩٨٠	٢٠٧٨٧	٥٢٦٥	١٥٥٢٢
١٩٨١	٢١٢٧٢	٥٥٢٤	١٥٧٤٨
١٩٨٢	١٦٤٠٥	٧١٠٠	٩٣٠٥
١٩٨٣	١٢٠٠٢	٥٢٩٩	٦٧٠٣
١٩٨٤	١٢٢٤٥	٤٢٣٠	٨٠١٥
١٩٨٥	١١٢٧٧	٤١٤٧	٧١٣٠
١٩٨٦	٦٧١٠	٤٠٠٠	٢٧١٠
١٩٨٧	٧٢٢٤	٤٠٠٠	٣٢٢٤
١٩٨٨	٨٠٤٥	٤٦١٣	٣٤٣٢
١٩٨٩	٩٩٦٧	٤٨٢٧	٥١٤٠
١٩٩٠	١٤١٦١	٦١٦٩	٧٩٩٢
١٩٩١	١١٤٦٧	٦٢٦١	٥٢٠٦
١٩٩٢	١٣٩٨٠	٧٣٣٦	٦٦٤٤
١٩٩٣	١١٨١٣	٦١٢٥	٥٦٨٨
١٩٩٤	١١٦٩٥	٦٢٤٤	٥٤٥١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية*، للأعوام ١٩٨٣-١٩٩٦م. [٢٩]

[١٥] Ragaei El Mallakh. Qatar: *Energy & Development*

العالمي على حجم العوائد الريعية. وهذا يمكن ملاحظته على نحو واضح في فترة النمو خلال السبعينات وفترة الركود بين ١٩٨٢-١٩٨٩م. ولقد ترتب على ذلك كما سنرى في الجزء التالي تأثر دور القطاع النفطي الريعي وهيمنته على الاقتصاد.

ثانياً: هيمنة القطاع الريعي على الاقتصاد

إن هيمنة العناصر الريعية على الاقتصاد تشير عادة إلى تبلور اقتصاد ريعي خاصة إذا تدفق الريع من مصدر خارجي. وحقيقة إن وصف اقتصاد بأنه ريعي لا يعني بالضرورة أن جميع القطاعات الاقتصادية أصبحت ريعية، بقدر ما يعني غلبة مساهمة القطاع الريعي على أي قطاع آخر. وثمة شبه إجماع بين الباحثين على أن معظم الاقتصاديات المعاصرة تتوافر فيها عناصر ريعية بدرجات متفاوته [٥، ص ص٦٧-٦٨]. ولذا فإنه حين تهيمن العناصر الريعية ذات المنشأ الخارجي، فإننا نستطيع القول إننا بصدد اقتصاد ريعي، ويتحول إلى دولة ريعية إذا اكتملت العناصر التالية في ثالثاً ورابعاً.

ونستطيع أن نتعرف على ملامح هيمنة القطاع الريعي بالنظر إلى أولاً: حجم نسبة مساهمة القطاع الريعي من إجمالي الناتج المحلي (GDP) فإذا كانت نسبة مساهمة القطاع الريعي تمثل أكبر نسبة من بين بقية القطاعات الأخرى، فإن ذلك يعني أن هناك هيمنة للقطاع الريعي. وثانياً، يمكن أن ننظر إلى أثر القطاع الريعي في تغيرات (نمو أو انخفاض) إجمالي الناتج المحلي، فإذا كان تأثيره كبيرا، فإن ذلك يؤكد حالة هيمنة القطاع الريعي على الاقتصاد.

وكما لا يخفى أن الريع النفطي يتشابه مع أشكال الريع الأخرى في كونه دخلا متاحا من قطاع لايعتبر إنتاجيا بالمفهوم التقليدي لدى الاقتصاديين كنشاطات الإنتاج الصناعي أو الزراعي. ومن هنا فإن هيمنة مساهمة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية الأخرى يكرس وصف حالة الريعية على كثير من اقتصاديات الدول النفطية التي تعتمد على تصدير النفط إلى الخارج بما في ذلك دولة قطر.

إن تحليل هيكل إجمالي الناتج المحلي القطري خلال الفترة بين ١٩٧٢-١٩٩٥م يظهر أن قطاع النفط كان يساهم بنصيب كبير في تكوين ذلك الناتج. حيث ظل قطاع النفط

هو القطاع الفردي الوحيد الذي احتل المرتبة الأولى لكبر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي. طبعاً هذا إذا نظرنا إلى أن قطاع الخدمات الأخرى المذكورة في جدول (٥) يشمل عددا من قطاعات الخدمات بما فيها الخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية والخدمات المنزلية ورسوم الاستيراد [٢٨، ص ٤٢٦].

وكما يُظهر جدول رقم (٥) فإن نسبة مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي شهدت فترتين من التغير. الفترة الأولى بين ١٩٧٢-١٩٨٢م وتميزت بارتفاع نسبة القطاع النفطي والتي زادت على ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولقد بلغت مساهمة القطاع النفطي أعلى نسبة لها في عام ١٩٧٤م حيث وصلت الى ٩ , ٨١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال هذه الفترة بلغت مساهمة القطاع الريعي النفطي أعلى مستوى قياسي لها في عام ١٩٨١م إذ وصلت إلى ٢٠١٧٥ مليون ريال قطري من إجمالي الناتج المحلي والذي بلغ ٣١٨٣٧ مليون ريال قطري، ومثلت تلك القيمة مانسبته ٩ , ٦٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ويبين جدول (٥) أنه خلال الفترة الثانية بين ١٩٨٣-١٩٩٥م، شهدت مشاركة قطاع النفط الريعي تذبذبا وانخفاضا عن المعدلات القياسية التي بلغها في الفترة الأولى. فكما توضح بيانات جدول (٥) أن مساهمة القطاع النفطي تراوحت بين ٨ , ٤٥٪ في عام ١٩٨٣م - وهي أعلى نسبة بلغتها خلال هذه الفترة -، و٤ , ٢٥٪ في عام ١٩٨٨م وهي أدنى نسبة بلغتها.

وقد يكون من المناسب الإشارة هنا إلى أن أعلى قيمة لمساهمة القطاع النفطي خلال الفترة بين ١٩٨٣-١٩٩٥م كانت في عام ١٩٨٤م حيث بلغت ١٠٧٩٧ مليون ريال قطري، وأدنى قيمة كانت في عام ١٩٨٦م وبلغت ٥٣٩٥ مليون ريال قطري.

ويمكن إعادة أسباب انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط الريعي وقيمته من إجمالي الناتج المحلي إلى جملة من الأسباب أهمها الآتي:

أولاً: انخفاض حجم الصادرات النفطية (انظر الجدول (١))، والذي ترجع لأسباب تتعلق بتراجع طلب السوق العالمي والذي بدوره قاد إلى السبب التالي.

ثانياً: تدهور أسعار النفط خلال الفترة بين ١٩٨٣-١٩٩٥م (باستثناء عام ١٩٩١م

جدول رقم (٥). إجمالي الناتج المحلي ١٩٧٠-١٩٩٥م.

القطاعات	السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
النفط	القيمة	٠	٠	١٧٤٦	٢٤٤٩	٨٨٩٤	٦٧٣٤	٨٢٧٥	٧٨٩٠	٨٦٦٠
	النسبة			٦٠,٢٥	٦٢,٥٤	٨١,٨٧	٦٨,١٨	٦٣,٥٧	٥٥,٠٩	٥٥,١٣
القطاعات الأخرى	القيمة			١١٥٢	١٤٦٧	١٩٦٩	٣١٤٣	٤٧٤٢	٦٤٣٢	٧٠٤٩
وتشمل	النسبة			٤٠	٣٧	١٨	٣١,٨٢	٣٦,٤٣	٤٤,٩١	٤٤,٨٨
الزراعة والصيد	القيمة			٣٧	٣٣	٣٩	٧١	٩٠	٩٧	١١١
	النسبة			١,٣٠	٠,٨٠	٠,٣٠	٠,٧١	٠,٦٩	٠,٦٨	٠,٧١
الصناعات التحويلية	القيمة			٨٣	١٠٨	١٤١	٢٥٥	٤٥٩	٤٩٨	٥٩٧
	النسبة			٢,٩٠	٢,٨٠	١,٣٠	٢,٥٨	٣,٥٣	٣,٤٨	٣,٨٠
الكهرباء والماء	القيمة						٣١	٣٦	٤٦	٦٢
	النسبة						٠,٣١	٠,٢٨	٠,٣٢	٠,٣٩
البناء والتشييد	القيمة			١٨٦	٢١١	٣٠٠	٧٦٦	١١١٤	١٥٣١	١٣٤٠
	النسبة			٦,٤٠	٥,٤٠	٢,٨٠	٧,٧٥	٨,٥٦	١٠,٦٨	٨,٥٣
التجارة والمطاعم والفنادق	القيمة			٦٢٦	٧٩٥	١٠٨٦	٥٠٦	٩٩٦	١٣٩٨	١٤٨٥
	النسبة			٢١,٦٠	٢٠,٣٠	١٠,٠٠	٥,١٢	٧,٦٥	٩,٧٦	٩,٤٥
النقل والمواصلات	القيمة						١٧١	٢٣٨	٣٠٧	٣٧٠
	النسبة						١,٧٣	١,٨٢	٢,١٤	٢,٣٦
المال والتأمين والعقارات	القيمة			٣٢	٥٠	٦٩	٧٤٣	٨٧٠	١٠٨٧	١٢٩٠
	النسبة			١,١٠	١,٣٠	٠,٦٠	٧,٥٢	٦,٦٨	٧,٥٨	٨,٢١
خدمات أخرى	القيمة			١٨٨	٢٧٠	٣٣٤	٦٠٠	٩٣٩	١٤٦٨	١٧٩٤
	النسبة			٦,٥٠	٦,٩٠	٣,١٠	٦,٠٧	٧,٢١	١٠,٢٥	١١,٤٢
الإجمالي	القيمة	١٥٧٠٧	٢١٧٨٣	٢٨٩٨	٣٩١٦	١٠٨٦٣	٩٨٧٧	١٣٠١٧	١٤٣٢٢	١٥٧٠٩

تابع جدول رقم (٥).

القطاعات	السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
النفط	القيمة	١٣٦٦٤	١٩٢٤٥	٢٠١٧٥	١٥٠٠١	١٠٧٩٠	١٠٧٩٧	١٠١٠٨	٥٣٩٥	٥٨٦٩
	النسبة	٦٢,٧٣	٦٦,٢٠	٦٣,٣٧	٥٤,٢٥	٤٥,٨٣	٤٤,٢٤	٤٤,٢٨	٢٩,٣٣	٢٩,٦٠
القطاعات الأخرى	القيمة	٨١١٩	٩٨٢٧	١١٦٦٢	١٢٦٥١	١٢٧٥٢	١٣٦٠٧	١٢٧٢١	١٢٩٩٨	١٣٩٥٦
وتشمل	النسبة	٣٧,٢٧	٣٣,٨٠	٣٦,٦٣	٤٥,٧٥	٥٤,١٧	٥٥,٧٦	٥٥,٧٢	٧٠,٦٧	٧٠,٤٠
الزراعة والصيد	القيمة	١٢٢	١٥٠	١٧٢	١٩٠	١٩٥	٢٠٦	٢١٣	٢٣٧	٢٣٧
	النسبة	٠,٥٦	٠,٥٢	٠,٥٤	٠,٧٠	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٩٠	١,٣٠	١,٢٠
الصناعات التحويلية	القيمة	٨٥٦	٩٤٣	١٤٩١	١٣٩١	١٤٦٤	١٨٢٩	١٧٧٠	١٧٧٧	٢١٠٠
	النسبة	٣,٩٣	٣,٢٤	٤,٦٨	٥,٠٠	٦,٢٠	٧,٥٠	٧,٨٠	٩,٧٠	١٠,٦٠
الكهرباء والماء	القيمة	٨٥	٦٤	٨٣	٨٩	١٢٣	١٦٥	١٩١	٣٦٣	٣٦٢
	النسبة	٠,٣٩	٠,٢٢	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٦٠	٠,٧٠	٠,٨٠	٢,٠٠	١,٨٠
البناء والتشييد	القيمة	١٣٥٧	١٧٤٠	١٨٢٦	١٨٢٩	١٣٩٥	١٤١١	١٣١٣	١٠٥٤	٩٩٣
	النسبة	٦,٢٣	٥,٩٨	٥,٧٣	٦,٦٠	٥,٩٠	٥,٨٠	٥,٧٠	٥,٧٠	٥,٠٠
التجارة والمطاعم والفنادق	القيمة	١٦٦٠	١٢٩٣	١٨٥٨	١٧٧٥	١٥٨٧	١٥٠٦	١١٨٦	١١٤٩	١٣١٩
	النسبة	٠,٦٢	٤,٤٥	٥,٨٤	٦,٤٠	٦,٨٠	٦,٢٠	٥,٦٠	٦,٣٠	٦,٧٠
النقل والمواصلات	القيمة	٤١٥	٤٨٣	٥٧٣	٤٥٨	٤٥٠	٤٨٠	٤٥٠	٤١٠	٥٠٨
	النسبة	١,٩٠	١,٦٦	١,٨٠	١,٧٠	١,٩٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٢٠	٢,٦٠
المال والتأمين والعقارات	القيمة	١٥٢٣	١٧٤٧	١٩٩٥	٢٣٠٨	٢٠٣١	١٩١٩	١٨٩٩	١٩٧٢	١٩٨٨
	النسبة	٦,٩٩	٦,٠١	٦,٢٧	٨,٣٠	٨,٦٠	٧,٩٠	٨,٣٠	١٠,٧٠	١٠,٠٠
خدمات أخرى	القيمة	٢١٠١	٣٤٠٧	٣٦٦٤	٤٦١١	٥٤٩٧	٦٠٩١	٥٦٩٩	٦٠٣٦	٦٤٤٩
	النسبة	٩,٦٥	١١,٧٢	١١,٥١	١٦,٧٠	٢٣,٤٠	٢٤,٩٠	٢٥,٠٠	٣٢,٨٠	٣٢,٥٠
الإجمالي	القيمة	٢١٧٨٣	٢٩٠٧٢	٣١٨٣٧	٢٧٦٥٢	٢٣٥٤٢	٢٤٤٠٤	٢٢٨٢٩	١٨٣٩٣	١٩٨٢٥

تابع جدول رقم (٥).

القطاعات	السنة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
النفط	القيمة	٥٥٩١	٧١٠٣	١٠١٨٧	٨١٥٤	٩٩٦٩	٨٤٩٥	٨١٠٠	٨٩٠٠
	النسبة	٢٥,٤٤	٣٠,٠٨	٣٨,٠٢	٣٢,٥٤	٣٥,٨٢	٣٢,٦١	٣١,٠٣	٣٢,٥٣
القطاعات الأخرى	القيمة	١٦٣٨٨	١٦٥١٣	١٦٦٠٥	١٦٩٠٢	١٧٨٦٣	١٧٥٥٥	١٨٠٠٠	١٨٤٥٥
وتشمل	النسبة	٧٤,٥٦	٦٩,٩٢	٦١,٩٨	٦٧,٤٦	٦٤,١٨	٦٧,٣٩	٦٨,٩٧	٦٧,٤٦
الزراعة والصيد	القيمة	٢٣٢	٢١٤	٢١٠	٢٣٨	٢٦٩	٢٨١	٢٩٠	٢٩٠
	النسبة	١,٠٠	٠,٩٠	٠,٨٠	١,٠٠	١,٠٠	١,١٠	١,١٠	١,٠٦
الصناعات التحويلية	القيمة	٣١٣٨	٣٣٣٣	٣٤٥١	٣٣٣٧	٣٢١٨	٢٨٨٧	٣٢٧٥	٣١٢٠
	النسبة	١٤,٣٠	١٤,١٠	١٢,٩٠	١٣,٣٠	١١,٦٠	١١,١٠	١٢,٦٠	١١,٤٠
الكهرباء والماء	القيمة	٣٦٥	٣٤٩	٤١١	٣٠٩	٣١٧	٣٣٣	٣٤٥	٤٠٣
	النسبة	١,٧٠	١,٥٠	١,٥٠	١,٢٠	١,١٠	١,٣٠	١,٣٠	١,٤٧
البناء والتشييد	القيمة	١٠٣٠	٩٧٣	١١٣٠	١٠٢٩	١١٩٩	١١٩٦	١٢٨٠	١٨٥٠
	النسبة	٤,٧٠	٤,١٠	٤,٢٠	٤,١٠	٤,٣٠	٤,٦٠	٤,٩٠	٦,٧٦
التجارة والمطاعم والفنادق	القيمة	١٣٣٨	١٦١٨	١٤٨٠	١٦٧٤	١٨٤٣	١٨٢٧	١٨٣٠	٢٠٥٠
	النسبة	٦,١٠	٦,٩٠	٥,٥٠	٦,٧٠	٦,٦٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٤٩
النقل والمواصلات	القيمة	٦٥٩	٦٦٩	٦٨٣	٧٦٩	٨٦٤	٩٤٨	٩٦٥	١٠٤٥
	النسبة	٣,٠٠	٢,٨٠	٢,٦٠	٣,١٠	٣,١٠	٣,٦٠	٣,٧٠	٣,٨٢
المال والتأمين والعقارات	القيمة	٢٢٣٦	٢٤٥٥	٢٥٥٣	٢٨٣٣	٣١٨٠	٣٠٠٣	٣٠٦٥	٣٠٧٠
	النسبة	١٠,٢٠	١٠,٤٠	٩,٥٠	١١,٣٠	١١,٤٠	١١,٥٠	١١,٨٠	١١,٢٢
خدمات أخرى	القيمة	٧٢٩٠٠	٦٩٠٣	٦٦٨٧	٦٧١٣	٦٩٧٤	٧٠٨٠	٦٩٥٠	٦٦٢٧
	النسبة	٣٣,٦٠	٢٩,٣٠	٢٥,٠٠	٢٦,٨٠	٢٥,١٠	٢٧,٢٠	٢٦,٦٠	٢٤,٢٢
الإجمالي	القيمة	٢١٩٧٩	٢٣٦١٦	٢٦٧٩٢	٢٥٠٥٦	٢٧٨٣٢	٢٦٠٥٠	٢٦١٠٠	٢٧٣٥٥

المصدر:١- مصرف قطر المركزي، *التقرير السنوي*، للأعوام ١٩٨٢-١٩٩٤م. [٢٧]. ٢- الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية*، للعامين ١٩٨١م و ١٩٩٦م. [٢٩]
٣- وزارة الاقتصاد والتجارة، *تطور الاقتصاد القطري* ١٩٧٢- ١٩٨٩م . [٢٥].

خلال أزمة الخليج الثانية) فقد انخفضت أسعار النفط من حوالي ٣٧ دولارا أمريكيا للبرميل في يناير ١٩٨١م [١٥، ص٢٤]، إلى أن بلغت حوالي ١٤ دولارا أمريكيا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨م. ولقد ترتب على هذين العاملين تراجع قيمة العوائد الريعية، الأمر الذي قاد إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي الريعي وقيمته في إجمالي الناتج المحلي.

علاوة على ذلك قد يكون من المناسب التنويه هنا إلى أن مساهمة مجموع القطاعات الأخرى قد زادت بصورة تدريجية، حيث ارتفعت قيمة مساهمة مجموع القطاعات الأخرى من ١٢٦٥١ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢م حتى بلغت ١٨٤٥٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٩٥م، أي زيادة بنسبة ٩,٤٥٪. ولذا وبسبب انخفاض قيمة مساهمة القطاع النفطي من جهة، وارتفاع قيمة مساهمة القطاعات الأخرى من جهة أخرى، فقد ارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة مجموع القطاعات الأخرى من ٧,٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٢م إلى ٦,٧٤٪ في عام ١٩٨٨م (انظر جدول(٥)).

إن الأمر الجدير بالملاحظة هو أنه مع أن ثمة تطورا إيجابيا قد طرأ على قيمة مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال الفترة بين ١٩٨٣-١٩٨٩م، فإنها لم تبلغ بعد درجة تمكنها من معالجة التباين الهيكلي بين القطاع النفطي من جهة وكل من القطاعات الأخرى -على شكل منفرد-، فمع أن معظم هذه القطاعات حققت بعض النمو نتيجة لتشجيع الدولة المستمر لها خلال السنوات الماضية، فإن أي **قطاع منفرد** لم تتجاوز نسبة مساهمته من إجمالي الناتج المحلي ١,١٤٪ كما حدث في قطاع الصناعات التحويلية في عام ١٩٨٩م (انظر جدول (٥)). طبعاً هذا باستثناء قطاع الخدمات الأخرى، والذي كما أشرنا يشمل عددا من قطاعات الخدمات، منها الخدمات الاجتماعية والحكومية والأسرة ورسوم الاستيراد.

وعلى نحو أكثر تفصيلا توضح بيانات جدول رقم (٥) أنه في خلال الفترة بين ١٩٧٢-١٩٩٥م كانت مساهمة كل قطاع من القطاعات الا قتصادية غير النفطية والتي

شملت؛ الزراعة والصيد؛ والصناعات التحويلية؛ والكهرباء والماء؛ والبناء والتشييد؛ والتجارة والمطاعم والفنادق؛ والنقل والمواصلات؛ والمال والتأمين والعقارات ضئيلة. حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة الزراعة والصيد ٣ , ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك في عام ١٩٨٦م. أما قطاع الصناعات التحويلية، فمع أنه شهد بعض النمو، فإن مساهمته بلغت أعلى نسبة لها في عام ١٩٨٩م وهي ١ , ١٤٪، والتي ظلت نسبة صغيرة مقارنة بالقطاع النفطي الريعي. (انظر جدول (٥)).

كذلك بقيت مساهمة قطاع الكهرباء والماء منخفضة حيث وصلت فقط إلى ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٦م. وبلغت نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد أعلى نسبة لها في عام ١٩٧٧م، حيث بلغت ٧ , ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ووصلت أكبر نسبة مساهمة لقطاع التجارة والمطاعم إلى ٦ , ٢١٪ في عام١٩٧٢م، وهذه النسبة صغيرة إذا ماقورنت بنسبة مساهمة القطاع النفطي في عام ١٩٧٢م والتي بلغت ٢٥ , ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. أما قطاع النقل والمواصلات فبلغت أعلى نسبة له في عام ١٩٩٥م والتي وصلت إلى ٨ , ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. وأخيراً وصلت نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين والعقارات إلى ٨ , ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٤م. (انظر جدول (٥)).

أما قطاع الخدمات الأخرى والذي كان يضم عددا من القطاعات الفرعية مثل الخدمات الاجتماعية والحكومية والمنزلية ورسوم الاستيراد، فإنه كقطاع مركب قد ارتفعت مساهمته من ١٨٪ في عام ١٩٧٤م إلى أعلى نسبة له في عام ١٩٨٨م والتي بلغت ٦ , ٣٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. وكما أشرنا فإنه لكون هذا القطاع يشمل من الناحية الفعلية عددا من القطاعات غير المتجانسة مثل الخدمات الاجتماعية إلى رسوم الاستيراد، ومن الخدمات الحكومية إلى الخدمات المنزلية، فإن هذه المجموعة لاتمثل قطاعا واحدا متكاملا، وإنما هي قطاع مركب، وبالتالي فإن قيمة مساهمته ونسبته في إجمالي الناتج المحلي تشمل مساهمة عدة قطاعات وليس قطاعا واحدا. وبالتالي لن تقارن مساهمته بقيمة مساهمة القطاع النفطي ونسبته.

لذا فإن التحليل السابق لبيانات جدول (٥) يؤكد أن نسبة مساهمة القطاع النفطي استمرت تحتل المرتبة الأولى، هذا مع أن مساهمة القطاع النفطي قد تراجعت منذ عام

١٩٨٢م. وبالتالي نستطيع أن نجزم بالقول إن هيمنة القطاع النفطي على بنية الاقتصاد القطري كانت واضحة الملامح في كبر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي.

علاوة على ما سبق تتأكد هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد من خلال تأثير تغيرات القطاع النفطي وتطوراته في تغيرات معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي. فنظراً للدور الكبير الذي يؤديه قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي- كما سبق استعراض ذلك - فقد أدت سلسلة التغيرات في القطاع النفطي من حيث الإنتاج والتصدير أو معدلات الأسعار إلى تغيرات مشابهة على نمو إجمالي الناتج المحلي.

فكما يوضح جدول (٥) أنه خلال الفترة بين ١٩٧٢-١٩٨١ شهد إجمالي الناتج المحلي نموا متواصلا من ٢٨٩٨ مليون ريال قطري في عام ١٩٧٢ إلى ٣١٨٣٧ مليون ريال قطري في عام ١٩٨١م، أي أن نسبة النمو كانت ٩٩٨٪. ولقد كان لمساهمة النفط الأثر الأكبر في استمرار ذلك النمو. حيث ارتفعت مساهمة القطاع النفطي من ١٧٤٦ مليون ريال قطري في عام ١٩٧٢م إلى ٢٠١٧٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨١م، وكانت نسبة النمو في القطاع النفطي ١٠٥٥٪. أي أن نسبة النمو في القطاع النفطي هي المحرك لنمو إجمالي الناتج المحلي القطري خلال الفترة بين ١٩٧٢-١٩٨١م.

ويؤكد تقرير مؤسسة النقد القطري (المصرف المركزي) أهمية تأثير نمو القطاع النفطي ودوره في نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة حتى أوائل الثمانينات بقوله «حقق الاقتصاد القطري معدلات نمو عالية خلال السنوات الأخيرة نتيجة للارتفاع الملموس في العائدات النفطية» [٢٦، ص ١٣].

على العكس كان تأثير تراجع الإنتاج والصادرات النفطية، وكذلك الأسعار سلبياً على قيمة القطاع النفطي وبالتالي نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي؛ الأمر الذي قاد إلى تراجع مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي ونظراً لأهمية دور القطاع النفطي، تراجع نمو الناتج المحلي.

فكما تظهر إحصائيات جدول (٥) في الفترة بين ١٩٨١-١٩٩٥م نلحظ أن إجمالي الناتج المحلي شهد موجة انخفاض بين ١٩٨١-١٩٨٦م حيث انهارت قيمة إجمالي الناتج المحلي من ٣١٨٣٧ مليون ريال قطري في عام ١٩٨١م حتى بلغت ١٨٣٩٣ في عام

١٩٨٦م، لتكون نسبة النمو سالبة بمقدار ٤٢٪. وفي الفترة نفسها تراجعت قيمة مساهمة النفط من ٢٠١٧٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨١م إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها وهي ٥٣٩٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٦م، أي تراجعت نسبة النمو ٧٣٪. ثم عقب ذلك فترة تحسن في نمو إجمالي الناتج المحلي بين ١٩٨٦-١٩٩٥م والذي ارتفع من ١٨٣٩٣ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٦م إلى ٢٧٣٥٥ مليون ريال في عام ١٩٩٥م، لتكون نسبة النمو ٤٨,٧٪. ولقد تأثر هذا التحسن إلى حد كبير بنمو مساهمة القطاع النفطي والذي ارتفعت قيمة مساهمته من ٥٣٩٣ ريال قطري في عام ١٩٨٦م إلى ٨٩٠٠ مليون ريال في عام ١٩٩٥م، أي نمو بنسبة ٦٥٪.

ولذا فإن أفضل تلخيص لمجمل دور قطاع النفط وتأثيره في تطورات إجمالي الناتج المحلي القطري نجِدُه في تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة والصادر في ١٩٩٠م والذي يقول:

«تشير البيانات إلى أنه في حين بلغ متوسط نمو هذا الناتج حوالي ٢٨٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨١) شهدت أغلب الأعوام التالية معدلات نمو سالبة بلغت حوالي ١٨٪ عام ١٩٨٦ عن مستوى عام ١٩٨٥ الذي سجل بدوره انخفاضاً بنسبة ١٠,٤٪ عن العام السابق له. إلا أنه مع بداية عام ١٩٨٧ تمكن الاقتصاد القطري من التغلب على جانب من الآثار السلبية التي تعرض لها خلال السنوات الماضية، حيث حقق الناتج المحلي نمواً مناسباً بلغت نسبته ٨,٧٪، ٥٪ عامي ١٩٨٧, ١٩٨٨ على الترتيب ويأتي هذا التحسن نتيجة للتحسن الذي طرأ على أسعار النفط في الأسواق الدولية،» [٢٤، ص ص ٣٨-٣٩].

ولذا ونتيجة لهذا الدور المهيمن للقطاع النفطي على الاقتصاد القطري، ونظراً لأن مصدر تدفق العوائد الريعية خارجياً، فنستطيع التأكيد على أن الاقتصاد القطري اقتصاد ريعي نفطي. وفي حالة اكتمال المحددات الأخرى فإن ذلك سيقود إلى تشكل نمط الدولة الريعية على الحالة القطرية.

ثالثاً: ملكية الدو لة للمصدر الريعي

إن أهم المبررات القانونية لحصول صاحب الأرض على ريع مقابل تأجير أرضه أو استغلال مناجمها الطبيعية هو ملكيته لتلك العين. ومن هذا المنطلق نعتقد أن تشكل الدولة

الريعية يتطلب ضرورة تملك الدولة ممثلة في مؤسساتها الحاكمة للمصدر الريعي . وخلافاً لذلك فإن انتفاء ملكية الدولة للمصدر الريعي قد يعني أن المتلقي لتلك العوائد الريعية هم أفراد أو مؤسسات خاصة ليست ذات صلة بجهاز السلطة الحاكمة في الدولة .

من هذا المنطلق فإن ملكية الدولة للمكامن النفطية في الدول العربية هو المبرر لحصول حكومات تلك الدول على العوائد الريعية النفطية . وعلى العكس من ذلك نلحظ أنه في بعض الدول الغربية -مثل الولايات المتحدة الأمريكية- والتي يمتلك فيها الأفراد أو الشركات الحقول النفطية ، فإن العوائد الريعية لتلك الحقول لاتذهب إلى الدول على نحو مباشر [هذا وإن كانت الدولة تفرض أشكالا من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة على أرباح مالكي تلك الحقول]، وبالتالي لا يمكن -حتى ولو توافرت بعض الشروط الأخرى- وصف مثل تلك الدول بأنها دول ريعية لغياب شرط ملكية مؤسسات الدولة للمصدر الريعي .

وقد يكون من المناسب التنويه هنا إلى أن التحويلات المالية للعمالة الأجنبية (Migrant Remittance) إلى أقاربهم في دولهم الأصلية لا يجعل من الدول المصدرة لتلك العمالة دولاً ريعية ، إذ أن التحويلات المالية تذهب إلى أسرهم ، هذا حتى وإن اقتطعت الحكومة ضرائب مباشرة من تلك الأموال . (١)

ولقد ربط عدد من الباحثين التمييز بين الريع المطلق (الندرة) Absolute Rent والريع التفضيلي Differential Rent على أساس علاقته بالملكية . حيث يعتقد هؤلاء الباحثون أن الريع المطلق ، وهو العائد الثابت الذي يحصل عليه صاحب الأرض مقابل منح الآخرين حق الاستفادة واستغلال الأرض ، دون النظر إلى تقلبات الأسعار والميزة النسبية للأرض ، هو نوع من رسوم الامتياز ينشأ بسبب حق احتكار ملكية تلك الأرض وإمكانية منع الآخرين من استغلالها . وبالتالي يرتبط الريع المطلق بالملكية الخاصة للأرض . أما الريع التفضيلي ، وهو العائد القابل للزيادة والنقصان بحسب تقلبات الأسعار والمزايا النسبية للأرض -من

(١) يصنف بعض الباحثين التحويلات المالية للعمالة المهاجرة إلى أوطانهم الأصلية نوعًا من الريع الذي يخلق دولة ريعية ، انظر [٦ ، ص٩٨ ؛ ١٦ ، ص ص ١٣-١٥] .

حيث الخصوبة أو جودة المكامن الاستخراجية-، فهو لا يرتبط بالضرورة بالملكية الخاصة، حيث إنه يؤول لمن يتولى استغلال ذلك الأصل أو العين على أساس فائض الربح (Surplus-Profit)[٣، ص ص ١٨٦-١٨٧؛ ١٩، ص١٠٥؛ ١٧، ص ص٧٦٠-٧٦٢؛ ١٨، ص٥٣؛ ٢٠، ص٧٠].

وعلى هذا الأساس يكون التمييز بين الريع المطلق والذي يتحقق بسبب احتكار الملكية، والريع التفضيلي وهو الذي ينشأ بسبب تقلبات الأسعار وتكاليف الإنتاج وبالتالي تغيرات فائض الأرباح دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بملكية العين، وإنما بحق الاستغلال وأحياناً يصاحبه حق الملكية. ولذا ففي حالة ملكية الدولة للمكامن النفطية فيمكن للدولة أن تحصل فقط على ريع مطلق على شكل رسوم الامتياز الذي تحصل عليه من الشركات صاحبة الامتياز. وعلى العكس من ذلك يمكن للدولة أن تحصل على ريع تفضيلي إذا تولت الإنتاج واستغلال المكامن النفطية، حيث إنها ستحصل على فائض الأرباح بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع. ولقد أشار كيروس بينا (Cyrus Bina) إلى هذا التطور في طبيعة الريع بالنسبة للدول النفطية، حيث إنه خلال السبعينات، ونتيجة لتغير علاقة الملكية بين الدول والشركات النفطية صاحبة الامتياز، ونتيجة لتملك الدول لتلك الشركات العاملة في أراضيها، فقد تطورت طبيعة الريع من مطلق إلى تفضيلي [١٩، ص ص١٠٥-١٠٩].

ويمكن لنا أن نضيف إلى تقسيم كيروس بينا مرحلة ثالثة لتطور ريع الدول المنتجة للنفط وهي مرحلة الريع شبه التفضيلي، وبالتالي نكون أمام ثلاث مراحل هي: مرحلة الريع المطلق: وهي المرحلة التي كانت فيها حكومات الدول النفطية تحصل على رسوم امتياز مقابل السماح للشركات النفطية الأجنبية باستغلال حقول النفط؛ ثم مرحلة الريع شبه التفضيلي: وهي المرحلة التي بدأت منذ أوائل الخمسينات مع إدخال مبدأ مناصفة الأرباح بين الشركات وحكومات الدول النفطية، حيث أصبح ريع تلك الحكومات يشمل رسوم الامتياز (وهي ريع مطلق)، وكذلك نصف الأرباح بعد تطبيق مبدأ «تنفيق الإتاوة»، والنصف الآخر من الأرباح يذهب إلى الشركات الأجنبية؛ ثم مرحلة الريع التفضيلي: وهي المرحلة التي بدأت منذ أوائل السبعينات حيث سيطر عدد من الحكومات (عن طريق التأميم أو الشراء) على الشركات العاملة في أراضيها، وبالتالي سيطرت تلك الحكومات

على عمليات التنقيب والإنتاج وأحياناً التكرير والبيع . وترتب على ذلك أن أصبحت العوائد التي تؤول إلى تلك الحكومات تحدد على أساس تكاليف الإنتاج وجودة النفط المنتج حسب الأسعار المعلنة "Posted Prices".

وإذا حلّلنا تطور أنماط الريع النفطي على أساس علاقته بملكية الحكومة القطرية للمصدر الريعي فيمكن أن نلحظ حدوث الثلاث المراحل على النحو التالي :

أ) مرحلة منح حقوق الامتياز إلى الشركات مقابل الريع المطلق، تمتد فترة هذه المرحلة بين ١٩٣٥-١٩٥٢م، حيث كانت الحكومة القطرية تحصل على رسوم امتياز من الشركات الأجنبية . ولقد منح أول امتياز في مايو ١٩٣٥م لشركة النفط الإنجليزية الفارسية (والتي أطلق على فرعها في قطر مسمى شركة تنمية البترول القطرية المحدودة (PDQL) في يونيو ١٩٣٥م، ثم غير مسماها مرة أخرى إلى شركة نفط قطر المحدودة (QDC) في عام ١٩٦٣م) . ووفقاً لعقد الامتياز منحت الشركة حق البحث والتنقيب والحفر واستخراج النفط ونقله وتكريره في جميع منطقة الامتياز والتي شملت في البداية جميع الأرض القطرية، وذلك لمدة خمسة وسبعين عاما . وفي المقابل على الشركة أن تدفع مبلغا وقدره ٤٠٠ ألف روبية مقابل الحصول على عقد الامتياز، بالإضافة إلى ١٥٠ ألف روبية رسوم امتياز أو إتاوة سنوية حتى يتم أكتشاف البترول . ثم في حالةإنتاج النفط بكميات تجارية تدفع الشركة إما ٣٠٠ ألف روبية سنوية أو ٣ روبيات عن كل طن منتج ، أيهما أكثر عائداً لصالح قطر[٢١، ص ص ١١٦-١١٩] .

علاوة على هذا الامتياز، في عام ١٩٤٩م منحت شركة سبريرأويل Superior oil Company، امتيازا للتنقيب في المناطق البحرية وبشروط مماثلة لعقد الامتياز الممنوح لشركة نفط قطر المحدودة، باستثناء أن قيمة مقدم عقد الامتياز بلغت ٧٠٠ ألف روبية . وفي نوفمبر ١٩٥٢ تنازلت الشركة عن حق الامتياز إلى شركة شل القطرية (SCQ) . ولقد شهد العام نفسه تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح [٢٢، ص٨٨؛ ٢١، ص ص١١٩-١٢٠] .

ونظراً لأن الحكومة القطرية كانت تحصل على رسوم الامتياز أو إتاوة مقابل كل طن من النفط المستخرج، أي على الكمية، وليس على نوعية النفط دون ارتباط بأسعارالنفط في الأسواق الدولية، وبغض النظر عن تقلبات الأسعار بالارتفاع أوالهبوط، فإن ريع

الحكومة القطرية كان ذا طبيعة ريعية مطلقة . حيث إن نصيبها من الريع يعتمد على أساس الملكية لتلك الحقول ، ولم يرتبط نصيبها بالمزايا النسبية أو تغيرات الأسعار .

ب) **مرحلة مناصفة الأرباح والريع شبه التفضيلي**، ولقد امتدت فترة هذه المرحلة بين ١٩٥٢-١٩٧٣م . وشهد عام ١٩٥٢م حدوث تعديل على نصيب الحكومة القطرية بعد إدخال مبدأ مناصفة الأرباح . ولقد أدخل نظام مناصفة الأرباح بين الشركات والدول النفطية في عام ١٩٤٨م في فنزويلا ثم في مطلع الخمسينات في عدد من الدول كالسعودية والكويت على أثر الصراع الذي خاضته عدد من الدول المنتجة ضد شركات النفط الاحتكارية لزيادة نصيبها من العوائد الريعية النفطية . ولقد بدأ تطبيق نظام مناصفة الأرباح في قطر في عام ١٩٥٢م . وعلى أثر ذلك أصبحت الحكومة القطرية تحصل على ٥٠٪ من أرباح عمليات الإنتاج بما في ذلك إتاوات الامتياز ، إلا أنه في عام ١٩٦٤م (وبناءً على اتفاقية بين الأوبك والشركات النفطية) أصبحت الحكومة تحصل على إتاوات الامتياز و ٥٠٪ من الأرباح بعد إدخال رسوم الامتياز كجزء من تكاليف الإنتاج فيما عرف باسم «تنفيق الإتاوة» [٢٣ ، ص ص ٣١٩-٣٢٠وص ٣٣٣] .

وفي سياق تحليلنا لطبيعة الريع ، يمكن لنا القول بأنه ترتب على إدخال نظام مناصفة الأرباح بالإضافة إلى إتاوات الامتياز ، خاصة بعد تطبيق قاعدة تنفيق الإتاوة ، أن أصبح الريع الذي تحصل عليه الحكومة القطرية شكلا من أشكال الريع شبه التفضيلي . وذلك لأن نصيب الحكومة القطرية يجمع بعض خصائص الريع التفضيلي المتمثل في نسبة ٥٠٪ من الأرباح ، والتى كانت تتأثر بتكاليف الإنتاج وأسعار النفط ، ومن جهة أخرى تتأثر بقيمة إتاوات الامتياز في شكله الريعي المطلق . وفي الاتجاه الآخر لم يصاحب حصول الحكومة القطرية على نسبة الـ ٥٠٪ من الأرباح تحول في حق ملكية استغلال مكامن النفط ، والتي ظلت بيد الشركات النفطية صاحبة عقود الامتياز مقابل إتاوات الامتياز التى كانت تدفعها الشركة إلى الحكومة القطرية .

لهذا ظل التغير الذي صاحب إدخال نظام مناصفة الأرباح مقصورا على توزيع الأرباح وليس على حقوق استغلال مكامن النفط وما يتبع ذلك من استخراج للنفط وتكريره وتوزيعه وتسويقه . . . إلخ ، والتي بقيت في يد الشركات .

ومع ذلك فإن الأمر الجدير بالتأكيد عليه هو أن تطبيق قاعدة مناصفة الأرباح قاد إلى زيادة نصيب الحكومة القطرية من العوائد الريعية. ففي الوقت الذي زاد فيه إنتاج قطر من النفط من ١٨٠٠٩ آلاف برميل في عام ١٩٥١م الى ٢٥٢٥٥ ألف برميل في عام ١٩٥٢م، أي زيادة بنسبة ٤٠,٢٪، (انظر الجدول ١) فقد ارتفع دخل قطر من ٢٠ مليون روبية في عام ١٩٥١م إلى ٥١ مليون روبية في عام ١٩٥٢م [١٤، ص ٢٢٦]، أي زيادة بنسبة ١٥٥٪، هذا في الوقت الذي ظل فيه سعر برميل النفط حوالي ١,٧٥ دولار أمريكي [٢٣، ص ٣٢٤].

جـ) مرحلة تملك الدولة للقطاع النفطي والريع التفضيلي، وبدأت هذه المرحلة في عام ١٩٧٣م، مع بداية تملك الدولة للقطاع النفطي عبر برنامج المشاركة. ولقد أبرمت الحكومة القطرية أول اتفاقية للشراكة مع شركة شل قطر (SCQ) في ٥ يناير ١٩٧٣، ثم مع شركة قطر المحدودة (QPC) في ١٠ يناير ١٩٧٣م. وبموجب هاتين الاتفاقيتين حصلت الحكومة القطرية على نسبة ٢٥٪ من امتياز الشركتين. ثم في ٢٠ فبراير ١٩٧٤م عدلت اتفاقيتا المشاركة السابقتان لرفع نصيب شراكة الحكومة القطرية إلى نسبة ٦٠٪. وأخيراً في سبتمبر ١٩٧٦م، وقعت الحكومة القطرية مع شركة نفط قطر (QPC) اتفاقية لتملك الدولة لبقية الشركة لتصبح مملوكة بالكامل للدولة، وتبع ذلك في فبراير ١٩٧٧م اتفاقية مماثلة مع شركة شل قطر (SCQ) لتسيطر الدولة على الجزء المتبقي من الشركة وتصبح ١٠٠٪ مملوكة للدولة. ولقد نظمت الاتفاقيتان الأخريان طريقة التعويضات للشركتين على أساس صافي القيمة وكذلك على رسوم الخدمات التي تدفع للشركات مقابل الاستمرار في الإدارة والتسويق خلال المرحلة الانتقالية [١٥، ص ص ٢٢-٢٥؛ ٢٢، ص ص ٩١-٩٢].

لقد أفضت تغيرات المرحلة الثالثة إلى انتقال ملكية استغلال المكامن النفطية إلى الحكومة القطرية، وبالتالي استعادة السيطرة على مواردها النفطية، وبذلك أصبحت الحكومة - ممثلة في المؤسسة العامة القطرية للبترول والتي أنشئت عام ١٩٧٤م - مهيمنة على حقوق ملكية المكامن النفطية (أي ملكية العين)، وكذلك على حقوق استغلالها، وما يتبع ذلك من حقوق التنقيب والإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع والتسويق الداخلي والخارجي.

ولقد ترتب على هذا التحول في ملكية حقوق الإنتاج والاستغلال للمكامن النفطية لتصبح بيد الدولة، أن تغيرت طبيعة الريع الذي تحصل عليه الحكومة القطرية من ريع شبه تفضيلي إلى ريع تفضيلي. فكما أشرنا في المرحلة الثانية كان نصيب الحكومة القطرية من الريع يشمل إتاوات الامتياز ونسبة ٥٠٪ من الأرباح. إلا أنه بعد إكمال الدولة سيطرتها على القطاع النفطي أصبحت عوائد الدولة الريعية هي عوائد تفضيلية تعتمد على نوعية النفط الخام المنتج وتكاليف الإنتاج وعلاقة ذلك بالأسعار المعلنة "Posted Prices". وبالتالي إذا كانت تكاليف الإنتاج منخفضة في ظل أسعار مرتفعة -كما حدث في عام ١٩٨١م والذي بلغت فيه الأسعار حوالي ٣٧,٥ دولار أمريكي للبرميل -، فإن فائض الأرباح الذي تحصل عليه الدولة كريع تفضيلي يزيد. والعكس إذا كانت تكاليف الإنتاج عالية في ظل أسعار متدنية -كما حدث في عام ١٩٨٦م والذي بلغت فيه الأسعار حوالي ١٤ دولارا أمريكيا للبرميل -، حيث تنخفض قيمة فائض الأرباح الممثلة للريع التفضيلي.

لذا فالمحصلة النهائية أننا نستطيع أن نجزم بأن عنصر ملكية الدولة للمصدر الريعي كان عاملا حاسما في التأثير في علاقة الدولة بالعوائد الريعية. ولذا لايمكن تخيل بروز للدولة الريعية دون تملك للقطاع الريعي لكي تؤول إليها العوائد الريعية على شكل إيرادات إلى المالية العامة للدولة. وإذا كانت مساهمة تلك الإيرادات الريعية من مجموع دخل الحكومة كبيرة، فإن ذلك يكمل عناصر (ومرتكزات) تشكل الدولة الريعية كما سنأتي على ذلك في الجزء التالي في حالة قطر.

رابعاً: كبر حجم العوائد الريعية من إجمالي الإيرادات الحكومية

إن أهم الأبعاد المكملة لتشكل الدولة الريعية هو كبر مساهمة الإيرادات الريعية من إجمالي الإيرادات العامة. ومع تعدد مصادر الإيرادات الحكومية لتشمل أشكالا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأشكالا أخرى من الإيرادات المالية والاستثمارية، فإن ملاحظة بروز أحد تلك المصادر لتحتل مكانة متقدمة من بين المصادر الأخرى، أضحى أمراً طبيعياً في تحليل موارد الميزانية العامة للدول المعاصرة.

ولقد أشار عدد من المهتمين بدراسة الدولة الريعية إلى الأهمية النسبية للدخل الريعي

كجزء من إجمالي الإيرادات الحكومية. وكما استعرضنا سابقاً شدد لوشياني وآخرون على هذا البعد لتحديد طبيعة الدولة الريعية، ونظراً لأهمية هذا العنصر كأحد المحددات النظرية الأربع للدول الريعية في هذه الدراسة، فإننا سنأخذ باقتراح لوشياني المشترط لضرورة أن تمثل الإيرادات الريعية نسبة ٤٠٪ أو أكثر من إجمالي الإيرادات الحكومية [١٢، ص٨٤]، لنعتبر أن هذا العنصر قد توافر لوصف دولة ما بأنها ريعية.

وفي حالة تجربة دولة قطر فإن البيانات الخاصة بموارد الإيرادات العامة تشير إلى أن العوائد الريعية تحتل مرتبة الصدارة. فكما تظهر أرقام جدول (٦) شكلت نسبة العائدات النفطية ما بين ٥٢٪ و٩٦٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٠/ ١٩٧١م - ١٩٩٤/ ١٩٩٥م.

وكما تبين بيانات جدول (٦) أن التغيرات الرئيسية التي طرأت على الإيرادات الحكومية كانت نتيجة لتأثير العوائد النفطية. ففي الفترة التي سبقت العام المالي ١٩٧٤/ ١٩٧٥م كان نمو الإيرادات العامة للدولة متواضعاً، حيث زاد إجمالي إيرادات الحكومة من ٥٧٩ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٠/ ١٩٧١ إلى ١٧٢٠ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٣/ ١٩٧٤م، لتكون نسبة الزيادة ١٩٧٪. وخلال الفترة نفسها زادت العوائد الريعية النفطية من ٥١٧ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٠/ ١٩٧١م إلى ١٦١٦ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٣/ ١٩٧٤م. لتشكل نسبة الزيادة في العوائد النفطية حوالي ٢١٢٪.

وفي المقابل فإنه خلال الفترة الممتدة بين العامين الماليين ١٩٧٣/ ١٩٧٤م-١٩٨٢/ ١٩٨٣م، فيمكن ملاحظة الزيادة الهائلة في إجمالي الإيرادات، حيث ارتفعت من ١٧٢٠ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٣/ ١٩٧٤م إلى ١٩٦٥١ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٠/ ١٩٨١م، وهو أعلى رقم قياسي بلغه إجمالي الإيرادات في سنة مالية (باستثناء السنة المالية ١٩٨٢/ ١٩٨٣م، والتي بلغت ٢٢٤٤٢ مليون ريال قطري، ولكنها سنة مالية غير طبيعية مدتها ١٧ شهراً). ولقد بلغت نسبة الزيادة عن الفترة بين العامين الماليين ١٩٧٣/ ١٩٧٤م-١٩٨٠/ ١٩٨١م ١٠٤٢٪. وفي الفترة نفسها ارتفعت العوائد النفطية من ١٦١٦ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٧٣/ ١٩٧٤م إلى ١٧٩٧٠ مليون ريال قطري في العام المالي ١٩٨٠/ ١٩٨١م، لتصبح نسبة الزيادة ١٠١٢٪.

الجدول رقم (٦). الإيرادات الحكومية خلال الأعوام ١٩٧٠-١٩٩٤م.

السنة**	إجمالي الإيرادات	إيرادات غير نفطية	إيرادات نفطية	العائدات النفطية٪
١٩٧٠/١٩٧١م	٥٧٩	٦٣	٥١٧	٨٩٪
١٩٧١/١٩٧٢م	٩٤٥	١٠٧	٨٣٨	٨٩٪
١٩٧٢/١٩٧٣م	١٢٣٠	١٢٦	١١٠٤	٩٠٪
١٩٧٣/١٩٧٤م	١٧٢٠	١٠٤	١٦١٦	٩٤٪
١٩٧٤/١٩٧٥م	٧٣١٩	٢٦٦	٧٠٥٣	٩٦٪
١٩٧٥/١٩٧٦م	٧١٣٥	٥١٢	٦٦٢٣	٩٣٪
١٩٧٦/١٩٧٧م	٨٨١١	٥٤٩	٨٢٦٢	٩٤٪
١٩٧٧/١٩٧٨م	٨١٥٤	٦٩٦	٧٤٥٨	٩١٪
١٩٧٨/١٩٧٩م	٨٢٢٥	٨٠٤	٧٤٢١	٩٠٪
١٩٧٩/١٩٨٠م	١٢٠٩٠	٨٧٠	١١٢٢٠	٩٣٪
١٩٨٠/١٩٨١م	١٩٦٥١	١٦٨١	١٧٩٧٠	٩١٪
١٩٨١/١٩٨٢م	١٩٢٤٣	٢٠٥٤	١٧١٨٩	٨٩٪
١٩٨٢/١٩٨٣م*	٢٢٤٤٢	٣٤١٠	١٩٠٣٢	٨٥٪
١٩٨٣/١٩٨٤م	١٢٨٤٨	١٩٤٦	١٠٩٠٢	٨٥٪
١٩٨٤/١٩٨٥م	١٣٦١٠	١٧٣٢	١١٨٧٨	٨٧٪
١٩٨٥/١٩٨٦م	١٠٣٩٣	٢٨٢٠	٧٥٧٣	٧٣٪
١٩٨٦/١٩٨٧م	٥٨٨٤	٢٨٣٥	٣٠٤٩	٥٢٪
١٩٨٧/١٩٨٨م	٧٠٨٩	٢٤٠٣	٤٦٨٦	٦٦٪
١٩٨٨/١٩٨٩م	٧٦٨٨	١٨٨٠	٥٨٠٨	٧٦٪
١٩٨٩/١٩٩٠م	٩٣٠٠	٢٤٣٠	٦٨٧٠	٧٤٪
١٩٩٠/١٩٩١م	١١٩٤٨	٢٩٨٠	٨٩٦٨	٧٥٪
١٩٩١/١٩٩٢م	١٠٣٦٩	٣٢٧٨	٧٠٩١	٦٨٪
١٩٩٢/١٩٩٣م	١٢٣٣١	٥٨٦٠	٦٤٦٣	٥٢٪
١٩٩٣/١٩٩٤م	١٠٦٤٥	٥١٥٢	٥٤٩٣	٥٢٪
١٩٩٤/١٩٩٥م	١٠١٨٨	٤٨٩٨	٥٢٩٠	٥٢٪

** السنة المالية في قطر خلال الفترة بين ١٩٧٠/١٩٧١م - ١٩٨٨/١٩٨٩م كانت تعتمد على التقويم الهجري، حيث السنة الهجرية أقل ١١ يومًا عن السنة الميلادية، ثم بعد ذلك تم التحول إلى التقويم الميلادي.

* السنة المالية كانت لمدة ١٧ شهرًا، حيث امتدت من ١ محرم ١٤٠٢هـ وحتى ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ.

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية*، للأعوام ١٩٨٣-١٩٩٦, [٢٩]

علي الكواري . *تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟* [١٤].

أما في الفترة بين العامين الماليين ١٩٨٣/ ١٩٨٤م-١٩٩٤/ ١٩٩٥م فنلاحظ ثمة تذبذب يأخذ شكل هبوط عام في أرقام الإيرادات الريعية النفطية وإجمالي الإيرادات العامة وذلك باستثناء العام المالي ١٩٨٤/ ١٩٨٥م. ولقد شهدت السنة المالية ١٩٨٦/ ١٩٨٧م هبوط إجمالي الإيرادات إلى أدنى مستوى له حيث بلغت ٥٨٨٤ مليون ريال قطري، أي انخفض بنسبة ٥٤٪ مقارنة بالسنة المالية١٩٨٣/ ١٩٨٤م. وفي السنة نفسها تراجعت أرقام العوائد النفطية إلى ٣٠٤٩ مليون ريال قطري -وهو أدنى مستوى قياسي له خلال هذه الفترة. وبلغت نسبة الانخفاض ٧٢٪ مقارنة بالسنة المالية ١٩٨٣/ ١٩٨٤م.

ومع ذلك الانخفاض فإنه يجدر التأكيد على أن نسبة مساهمة العوائد النفطية من إجمالي الإيرادات المالية ظلت كبيرة، حيث كانت تتجاوز نسبة ٥٢٪ خلال فترة الركود وانخفاض الإيرادات الحكومية.

وعلى ضوء التحليل السابق، يمكن أن نستنتج أن كبر نسبة مساهمة العوائد الريعية النفطية من إجمالي الموارد المالية للدولة قد تحقق في حالة دولة قطر. وبالتالي فإن توافر هذا المحدد من شأنه أن يكمل توافر المرتكزات الواجب تحققها لتشكل الدولة الريعية.

الخاتمـــــــة

لقد ابتدأت الدراسة من ملاحظة لضعف في الجانب التنظيري للدولة الريعية، حيث لم يتفق المهتمون بدراسة الدولة الريعية على إرساء نظرية عامة تؤطر المكونات أو العناصر الأساسية المحددة لتشكل الدولة الريعية، هذا في الوقت الذي تلحظ الدراسة أن هناك اتفاقا عاما على المرتكزات الأساسية لنظرية الريع في بعدها الاقتصادي.

لذا وبعد مراجعة نقدية لأهم الإسهامات والدراسات السابقة ذات الصلة بالدولة الريعية، قدمت الدراسة رؤية متكاملة لطبيعة المحددات النظرية المؤطرة لتشكل الدولة الريعية. ومن منظور هذه الدراسة فإن تشكل الدولة الريعية يتطلب توافر المرتكزات الأساسية التالية:

أولاً: ضرورة تدفق الريع من منشأ خارجي.

ثانياً: وجوب توافر هيمنة للقطاع الريعي على الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: حتمية ملكية الدولة للمصدر الريعي .

رابعاً: ضرورة كبر حجم مساهمة العوائد الريعية من إجمالي الإيرادات الحكومية .

وفي الجانب التطبيقي أظهرت الدراسة أنه نتيجة لتدفق العوائد النفطية من مصادر خارجية بعد تصدير النفط القطري ؛ وأنه نظراً لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني القطري والذي يبرز من خلال أهمية دور ومساهمة قطاع النفط ونسبته في إجمالي الناتج المحلي ؛ بالإضافة إلى تملك الحكومة القطرية للقطاع النفطي خاصة بعد تملك الحكومة للشركات المنتجة في عامي ١٩٧٦ , ١٩٧٧م ؛ ثم أخيراً نظراً لكبر نسبة مساهمة العوائد الريعية النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية ، فإن المرتكزات والعناصر الأساسية لتشكل الدولة الريعية قد توافرت في حالة دولة قطر .

إن التحدي الذي تواجهه الدولة والمجتمع القطري يتمثل في أن العوائد الريعية أخذت في التقلص - كما تُبين ذلك أرقام جدول (٦) . وذلك قد يكون مؤشراً لبوادر أزمة مالية للدولة خاصة إذا كان حجم الإنفاق العام كبيرا وإذا غاب وجود مصادر مالية بديلة عن المصادر الريعية والتي شهدت انخفاضا . ومن هنا فإن هذه الدراسة تقترح إجراء دراسات عن هذا الجانب للوقوف على حقيقة ما إذا كانت هناك أزمة مالية للدولة من عدمه ؟ وفي حالة وجود أزمة مالية ، نعتقد أنه من المناسب البحث في الآثار السياسية والاقتصادية لمثل هذه الأزمة في حاضر أو مستقبل المجتمع والدولة في قطر ، وذلك قبل أن تتحول الأزمة إلى معضلة .

المراجع

[١] Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. London: T. Nelson & Sons, 1884.

[٢] Ricardon, David. "On the Principles of Political Economy and Taxation." *In the Works and Correspondence of David Ricardo*. Vol. I. Cambridge: The University Press, 1953.

[٣] Hindess, Barry and Hirst, Paul. *Pre-Capitalist Modes of Production*. London: Routledge & Kegan Paul 1975.

[٤] Wessel, Robert. "A Note On Economic Rent". *In The American Economic Review*. Vol. 57. No. 5, 1967. pp 1221-1226.

[٥] البلاوي حازم. «الدولة الريعية في الوطن العربي» *المستقبل العربي*، السنة العاشرة، ع١٠٣، (١٩٨٧م)، ٦٥-٧٧.

[٦] عبدالفضيل، محمود. «السلوك والأداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية. في المنطقة العربية» *المستقبل العربي*، السنة العاشرة، ع١٠٣، (١٩٨٧م)، ٩٤-١١٥.

[٧] Mahdavy, H. "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran" pp. 428-467. In M. A. Cook (ed) *Studies in the Economic History of the Middle East: from the rise of Islam to the present Day.* London: Oxford University Press, 1970.

[٨] United Nations Economic Commission for Western Asia. (UNECWA) "Some Aspects and Problems of Foreign Private Investment in the Middle East" pp. 1-17. In (UNECWA) *Studies on Devleopment Problems in Slected Counties of the Middle East.* New York: United Nations, 1974.

[٩] First, Ruth. "Libya: Class and State in an Oil Economy." p. 117-135. In Nore, P. and Turner, T. (eds) *Oil and Class Struggle.* London: zed Press. 1981.

[١٠] Stauffer, Thomas "The Dynamics of the Petroleum Dependency: Growth In An Oil Rentier State" pp. 7-28. In *Finance and Industry.* No. 2, (1981).

[١١] Palmer, Monte, Alghofaily, Ibrahim, and Alnimir, Saud "The Behavioral Correlates of Rentier Economics: A case Study of Saudi Arabia." pp. 17-36. In Stookey, Robert (ed). *The Arabian Peninsula.* California: Stanford University, Hoover Institution Press, 1984.

[١٢] الوشياني، جياكومو «دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج: إطار نظري» *المستقبل العربي*، السنة العاشرة، ع١٠٣، (١٩٨٧)، ٧٨-٩٣.

[١٣] Chatelus, Michel "Policies for Development: Attitudes Toward Industry and Services" pp. 108-137. In Beblawi, H, and Luciani, G. (eds) *The Rentier State.* London: Croom Helm, 1987.

[١٤] الكواري، علي. *تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م.

[١٥] El Mallakh, Ragaei. *Qatar: Energy & Development.* London: Croom Helm, 1985.

[١٦] Beblawi, H. and Luciani, G. "Introduction" pp. 1-21. In Beblawi, H. and Luciani, G. (eds) *The Rentier State.* London: Croom Helm, 1987.

[١٧] Marx, Karl. *Capital.* Vol. 3. London: Lawrence and Wishart, 1972.

[١٨] Massarrate, Mohssen. "The Energy Crisis" pp. 47-63 in Nore, P. and Turner, T. (eds) *Oil and Class Struggle.* London: zed press, 1981.

[١٩] Bina, Cyrus. *The Economics of Oil Crisis: Theories of oil Crisis, Oil Rent, and Internationalization of Capital in the Oil Industry.* London: The Merlin Press, 1985.

[٢٠] Nor, Petter "Oil and the State: A Study of Nationalization in Oil Industry" pp. 64-89. In Norc, p. and Turner, T (eds) *Oil and Class Struggle.* London: zed press, 1981.

[٢١] Crystal, Jill. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwail and Qatar.* Cambridge: Cambridge University press, 1990.

[٢٢] عبيدان، يوسف . *المؤسسات السياسية في دولة قطر* . بيروت، بدون دار نشر، ١٩٧٩م .
[٢٣] الخولي، سيد فتحي . *اقتصاد النفط* . جدة : دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م .
[٢٤] وزارة الاقتصاد والتجارة، *تطور الاقتصاد القطري* (١٩٨٠-١٩٨٩م) قطر : وزارة الاقتصاد والتجارة، ١٩٨٢م .
[٢٥] وزارة الاقتصاد والتجارة : *تطور الاقتصاد القطري* (١٩٧٢-١٩٨١م) قطر : وزارة الاقتصاد والتجارة، ١٩٨٢م .
[٢٦] مؤسسة النقد القطري، *التقرير السنوي السابع*، (١٩٨٢م) .
[٢٧] مؤسسة النقد القطري (مصرف قطر المركزي) . *التقرير السنوي للأعوام* ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ , ١٩٩٠ ، ١٩٩٤م .
[٢٨] الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية* ١٩٩٦م، العدد السادس عشر .
[٢٩] الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام* ١٩٨١ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ , ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦م .
[٣٠] Opec. *Annual Statistical Bulletin* 1970. Vinna: Opec, 1977.
[٣١] Opec. *Annual Statistical Bulletin* 1994. Vinna: Opec, 1995.

The Rentier State in Qatar: A Study on Determinants of the Formation of Rentier State

Abdulkarim Hamoud Al Dekhayel

Associate Professor, Department of Political Science. College of Administrative Sciences

Riyadh .King Saud University.

(Received 26/12/1417H., accepted for publication 6/11/1418H.)

Abstract: In view of the fact that there are disagreements on the main theoretical features which determine the formation of the rentier state, this study articulated a theoretical model for this subject. The theoretical model that has been adopted, after reviewing different studies, is one which contends that the articulation of the rentier state requires four essential bases : (1) the original of the rent must be external ; (2)the predominance of the rentier sector whithin the whole economy ; (3) the state ownership of the rentier sector ; and (4) the rentier revenue must represent a large proportion of government income. In addition, this study applied the model to analyze the case study of the oil- rentier state in Qatar.